تاريخ استقبال المقال: 2015/12/08 تاريخ قبول نشر المقال: 2016/01/10 تاريخ نشر المقال:2016/03/01

مستقبل وآفاق التجربة التكاملية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دراسة في إمكانية إيجاد تكامل و إندماج إقتصادي خليجي

أ. ياسين حشوف جامعة بشار – الجزائر

ملخص:

إن التجربة التكاملية الخليجية، مقبلة على عملية تغيير في مسار و سيرورة هذه التجربة، وفقا و تباعا للمتغيرات القطرية، الإقليمية و الدولية الراهنة و المحتملة في المستقبل المنضور . و عليه كان لزاما تناول دراسة تبحث في مستقبل و آفاق مسيرة العمل المشترك في إطار التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال تناولنا وتحليلنا لعدة متغيرات ومؤشرات تحكم وتؤثر في سيرورة هذه التجربة وأهم هذه المتغيرات التي سوف نولها الاهتمام في بحثنا هي مؤشر الطاقة وثاني مؤشر هو العلاقات الأمريكية الخليجية وثالث مؤشر هو مؤشر الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ، من خلال إبراز أهم التحديات والمخاطر الجديدة لأمن واستقرار الخليج العربي ومدى تأثير ذلك على مستقبل مجلس التعاون الخليجي .

الكلمات المفتاحية : التكامل و الاندماج، الخليج، مجلس التعاون الخليجي

FUTURE AND HORIZONS OF THE COMPLEMENTARITY EXPERIENCE OF THE GULF COOPERATION COUNCIL

OPPORTUNITIES OF COMPLEMENTARITY AND ECONOMIC INTEGRATION IN THE GULF REGION

Abstract:

The complementarily experience of the Gulf countries is facing local, regional and international changes in the near future. This study research addresses how the Gulf countries common work will survive amid these transformations inside the frame of the Cooperation Council. The upcoming days of this latter will be examined through three factors: energy-related challenges, relations with United States and security issues in the whole region.

Keywords: Complementarily and integration, Gulf region, Gulf Cooperation Council

مقدمة :

إن التجربة التكاملية الخليجية، مقبلة على عملية تغيير في مسار و سيرورة هذه التجربة، وفقا و تباعا للمتغيرات القطرية،الإقليمية و الدولية الراهنة و المحتملة في المستقبل المنضور .

و عليه كان لزاما تناول دراسة تبحث في مستقبل و آفاق مسيرة العمل المشترك في إطار التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي وذلك من خلال تناولنا وتحليلنا لعدة متغيرات ومؤشرات تحكم وتؤثر في سيرورة هذه التجربة وأهم هذه المتغيرات التي سوف نولها الاهتمام في بحثنا هي مؤشر الطاقة من خلال اعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي تعتبر كمصدر للطاقة العالمية ، وذلك من خلال أهمية النفط وعائداته المالية بالنسبة للعالم الرأسمالي الصناعي وبالتالي أهمية دور الدول الخليجية في التحكم في السياسة النفطية والمالية على مستوى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط ، وباعتبار أن النفط يشكل مصدر مهم من مصادر التوترات في المنطقة فإن التحكم في السياسة النفطية لا يمكن أن يكون إلا بالاستناد على قوى كبرى وهنا تظهر التبعية الاقتصادية وتشابك المصالح بين دول مجلس التعاون والولايات المتحدة الأمريكية.

وثاني مؤشر هو العلاقات الأمريكية الخليجية ومستقبلها ومدى تأثيرها على مسيرة وسيرورة التجربة التكاملية الخليجية .

وثالث مؤشر هو مؤشر الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربي ، من خلال إبراز أهم التحديات والمخاطر الجديدة لأمن واستقرار الخليج العربي ومدى تأثير ذلك على مستقبل مجلس التعاون الخليجي

1- مستقبل مجلس التعاون الخليجي كمصدر للطاقة العالمية:

أ- مجلس التعاون الخليجي ومتغير النفط :

يقول حسنين هيكل أن " دول الخليج كلها يضمها رباط واحد أقوى من أي رباط آخر، وهو رباط البترول... وهي أول من يعرف قيمة الكنز الذي تجلس عليه ... وأول من يعرف إلى من تتجه إذا ما تعرضت للتهديد "1

هذا يعني أن النفط يشكل الركيزة الأولى للاقتصاديات دول مجلس التعاون وفي نفس الوقت يشكل المصدر الأساسي الذي تعتمد عليه أوروبا الغربية واليابان والولايات المتحدة الأمريكية. فازدياد الطلب على هذه السلعة الإستراتيجية يتضاعف من سنة لأخرى . فقد ارتفع الطلب العالمي اليومي على النفط مثلا من 66.4 مليون برميل عام 1994 إلى 69.1 مليون برميل عام 1996. ومثل الاتحاد الاوروبي والدول الغربية الجزء الأكبر من الاستهلاك النفطي العالمي ، فقد استورد الاتحاد الاوروبي من منطقة الخليج العربي وحدها 13 مليون برميل بترول يوميا عام 1993 ، وتستورد الولايات المتحدة 18 مليون برميل يوميا واليابان حوالي 06 ملايين برميل يوميا .2

يجمع الباحثون على اعتبار أن النفط الذي تنتجه الدول الخليجية هو العصب الأساسي الذي ترتكز عليه مقومات الحياة في الدول الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد أكد تقرير رفعه البنتاغون إلى الرئيس كارتر في فيفري 1980 على أهمية نفط منطقة الخليج ، وذكر أن هذا النفط يشكل في السنوات القادمة أهم مادة إستراتيجية للدول الصناعية وخاصة للولايات المتحدة الأمريكية .[3]

إن دول مجلس التعاون الخليجي وحدها تمتلك حاليا 60 ٪ من الاحتياطي العالمي للنفط ، ويبلغ إنتاجها 40 ٪ من إنتاج العالم للنفط . من هنا تبرز أهمية دور دول مجلس التعاون من أجل أمن العالم الصناعي الغربي على المدى المتوسط و البعيد ، وخاصة أن إنتاج النفط في الولايات المتحدة وبحر الشمال يعرف – حسب تقديرات الخبراء – تراجعا وهبوطا مستمرا .

يبدو من خلال المعطيات السابقة ، أن اقتصاد الدول الصناعية الغربية يبقى لفترات زمنية طويلة رهينة النفط الخليجي . فكان أن أولت الولايات المتحدة أهمية كبيرة لدول الخليج العربية ، خاصة السعودية التي تعاظم دورها الاقتصادي والسياسي في المنطقة في عقدى السبعينات والثمانينات بفضل ارتفاع عائداتها النفطية التي وصلت مع عام 1980 حوالي 100مليار دولار سنويا وأصبح لديها رصيدا احتياطيا يتجاوز 300 مليار دولار وبات دخل استثماراتها من الخارج يتجاوز 24 مليار دولار . [4]

وقد استفادت الولايات المتحدة من العائدات النفطية التي حققتها الدول الخليجية في الثمانينات وباتت تتحكم في 70 ٪ من الأرصدة المالية السعودية والمودعة في الخارج . كما امتصت الفائض المالي الخليجي ووظفته لخدمة استقرار الاقتصاد الأمريكي والغربي .

إن أهمية نفط دول مجلس التعاون الخليجي كمصدر حيوي للدول الصناعية الكبرى يستمد أسبابه في تصور الولايات المتحدة من بعض المبادئ الأساسية أهمها :[5]

1- أهمية السعودية كمنتج للنفط ، إذ كانت تنتج ما يقرب 30 ٪ من إنتاج نفط منظمة الأوبيك وبالتالي فإنها كانت في الوضع الذي يتيح لها أن تقرر مستوى أسعار النفط الذي تلتزم به دول المنطقة .

أنها كانت أكثر دول الأوبيك التي يمكن الاعتماد عليها في تأمين واردات أمريكا النفطية وبأسعار معتدلة ، كما كانت بمقدورها أن تزيد من حجم إنتاجها النفطي عند الحاجة لتخفف به ضائقة وقصور إنتاج النفط في بعض الدول أو المناطق الأخرى من العالم .

-2- عداء السعودية للمعتقدات الراديكالية عموما ووقوفها إلى جانب الحكومات والأنظمة السياسية المعتدلة في الشرق الأوسط واستخدامها لإمكانياتها المالية الكبيرة في ممارستها نوع من الدبلوماسية التي كانت تتوافق في المحصلة الأخيرة مع المصالح الغربية في هذه المنطقة وتعزز فرصها .

إذا كان اهتمام الولايات المتحدة بنفط دول مجلس التعاون الخليجي يدخل في إطار أولوية المصالح الإستراتيجية العليا لها في المنطقة ، فان دول مجلس التعاون تنظر إلى هذه العلاقة الخليجية – الأمريكية من باب تطوير الشراكة مع الغرب قصد تنمية اقتصادها وتوسيع قاعدتها . فقد أكد الشيخ محمد أبو الخليل (وزير المالية السعودية سابق) في أكتوبر 1980 بواشنطن أن الاقتصادين السعودي والأمريكي قد أصبحا الآن معتمدين الواحد منهما على الآخر اعتمادا متبادلا رفيعا ... ومن الأهمية بما كان تطوير شراكة اقتصادية كاملة وتخطي " مرحلة مجرد مبادلة النفط الخام بالسلعة المصنعة " .

وتعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على صادراتها النفطية والاستيراد في تنمية اقتصادياتها وإشباع حاجاتها الاستهلاكية من السلع الأخرى ، ومدى ارتباط اقتصادها بالدول الصناعية الغربية،حيث أن 63 ٪ من وارداتها مصدرها الولايات المتحدة ، الاتحاد الأوروبي واليابان .

من هذا المنطلق اختيرت دول مجلس التعاون الخليجي وعلى رأسها السعودية لتكون الأرضية الاقتصادية ، السياسية الداعمة للعالم الرأسمالي وللولايات المتحدة الأمريكية وليسند إليها دور سد الفراغ الامني في المنطقة مع كل من مصر وإسرائيل وبدعم مباشر من الولايات المتحدة[6].لقد جلب النفط لهذه الدول الخليجية الثراء وجعلها من أغنى دول العالم في فترة زمنية قياسية ، لكن بالمقابل خلق النفط أزمات جديدة أصبحت تتجدد بتجدد الاهتمام العالمي به ، كما أنه ضاعف من حدة الخلافات والتوترات السياسية التي أدت في بعض الأحيان إلى نزاعات وصدامات عسكرية مثل الحرب العراقية – الإيرانية ثم الخلاف الكويتي – العراقي الذي أدى بالولايات المتحدة وحلفائها إلى شن حرب شاملة على العراق اثر محاولة استيلائه على الكويت عام 1990 .

تبلغ احتياطات النفط المثبتة في منطقة الخليج نحو 728 مليار برميل ، وتمثل ما نسبته 55 ٪ من الاحتياطات العالمية حسب إحصائيات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، وتحتل المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عالميا ، إذ تبلغ الاحتياطات المثبتة فيها نحو 262.3مليار برميل ، تليها في المرتبة الثانية على مستوى المنطقة إيران بنحو 136.3 ، ثم الكويت 101.5 ، فالإمارات العربية المتحدة بنحو 97.8مليار برميل ، أما مساهمة منطقة الخليج في الإنتاج العالمي فقد بلغت في عام 2006 حوالي 23.6مليون برميل في اليوم ، أي ما يمثل نسبة 28 ٪ من مجمل الإنتاج العالمي ، وحل إنتاج المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى على المستوى العالمي ، حيث بلغ معدل الإنتاج في السنة نفسها 10.7 مليون برميل في اليوم. تلتها في المرتبة الثانية ، ولكن على مستوى المنطقة الإمارات العربية المتحدة 2.9 ، فالكويت 2.7 ، وقطر 1.1 مليون برميل في اليوم[7].

أم في المستقبل فان أهمية منطقة الخليج تتجه نحو تزايد مكانتها بسبب تزايد الطلب المتوقع على الطاقة منها، فحسب تقرير توقعات الطاقة العالمية لعام 2007 الذي تصدره إدارة معلومات الطاقة يتوقع أن يصل إنتاج المنطقة من النفط بحلول عام 2015م إلى 26مليون برميل في اليوم ، وحوالي 30مليون برميل في اليوم عام 2020 وأكثر من 38مليون برميل في اليوم 2030 ، وذلك مقارنة ب 23.6مليون برميل في اليوم عام 2006م . وهو ما سيزيد حصة الخليج في الإنتاج العالمي الفعلي من النفط إلى 33 ٪ عام 2030م [8] .

ونتيجة لاعتماد أمن الطاقة العالمي في جزء كبير منه كما تبين على منطقة الخليج ، فقد أضحى أمنها واستقرارها أولوية في الأجندة العالمية ، ويستدعي ذلك اهتمام دول العالم بتجنيب منطقة الخليج المخاطر والتهديدات التي يمكن أن تجر المنطقة إلى اضطرابات لا تنعكس عليها فقط ، وإنما تمتد آثارها إلى العالم بأسره.

ومن هنا قد يلعب النفط عامل ومؤشر مهم إن تم استغلاله بطريقة مثلى في دفع العملية التكاملية الخليجية إلى الأمام .

-ب- آفاق التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي:

تسعى الدول الخليجية من خلال منظمتهم الإقليمية الفرعية إلى تحقيق التكامل والاندماج الاقتصادي . فقد أخذ العامل الاقتصادي في هذه التجربة منذ البداية بعدا هاما على غرار البعد الأمني والسياسي.

يرى بعض الباحثين أن آليات التعاون الاقتصادي تم استلهامها من تجربة السوق الأوروبية المشتركة حيث تبنى حكام دول مجلس التعاون صيغة مطابقة وشبيهة بنموذج السوق الأوروبية وعملوا على تكييفها بما يتلاءم وظروف بلدانهم الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية ، من هذا المنطلق كان من وظائف مجلس التعاون الخليجي – حسب النصوص الرسمية – تحقيق السوق الخليجية المشتركة.

لقد اعتبرت دول مجلس التعاون الخليجي أن التنسيق في المجال الاقتصادي بغرض الوصول إلى تكامل حقيقي لا يمكن أن يتحقق دون إيجاد قاعدة من المصالح المشتركة المتشابكة فأول خطوة يجب انجازها – في نظرة هذه الدول – هي التكامل الاقتصادي للوصول إلى وحدة حقيقية بين أعضاء مجلس التعاون كما ينص عليه النظام الأساسي لمجلس التعاون .

اتجهت دول مجلس التعاون الخليجي نحو هذا الخيار الاقتصادي نتيجة طبيعة اقتصادياتها التي تتسم بنفس الخصوصيات ، وتستمد نهجها من نفس التصورات ، فهي دول تؤمن باقتصاد السوق وبالمذهب الرأسمالي المطعم أحيانا بإجراءات اقتصادية قائمة على الشريعة الإسلامية .[9]

أوجدت دول مجلس التعاون الخليجي ، من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي المنشود ، آلية قانونية تمثلت في " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " التي تم التوقيع عليها في نوفمبر 1981م بالرياض،ستهدف هذه الاتفاقية تنمية

وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية وأقرت مبادئ تنسيق وتوحيد الإجراءات والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية بما في ذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية .[10]

وقد تباينت التحليلات في دور هذه الاتفاقية في التكامل الاقتصادي الخليجي ، فهناك من رأى فيها سقفا محدودا لا يستوعب عناصر التكامل الحقيقية ، وهناك من أكد أنها خطوة ايجابية على طريق التكامل وذلك بمراعاة مسألة التدرج .

لقد اشتملت " الاتفاقية الاقتصادية الموحدة " في عمومها على أربعة جوانب رئيسية للتعاون في المجال الاقتصادي[11]:

1- التبادل التجاري.

2- انتقال الأموال والأفراد وممارسة النشاط الاقتصادي.

3- التنسيق النفطي والصناعي.

4- التعاون المالي والنقدي.

لقد عكست أحكام الاتفاقية الاقتصادية الموحدة حذر الحكام الخليجيين ومراعاتهم للخصوصيات الداخلية للدول الأعضاء، ولضرورات التعاون، وعبرت عن ذلك بأربعة مبادئ رئيسية:[12]

1- يراعي في تطبيق الاتفاقية وتقرير التدابير المنبثقة عنها التفاوت في مستويات النمو بين الدول الأعضاء وأولويات التنمية المحلية فيها ، ويجوز منح أي منها إعفاءا مؤقتا من تطبيق بعض أحكام الاتفاقية في حالات الضرورة التي تقتضيها أوضاع محلية مؤقتة فيها أو ظروف تواجهها ، ويكون الإعفاء لمدة معينة وبقرار من المجلس الأعلى لمجلس التعاون (المادة 24) .

2- تجوز أن تمنح دولة عضو أية تفضيلية لدولة أخرى تفوق تلك الممنوحة في هذه الاتفاقية (المادة25)

3- تكون الأولوية في التطبيق لأحكام هذه الاتفاقية عند تعارضها مع قوانين والأنظمة المحلية للدول الأعضاء (المادة 27).

4- تحل الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية محل الأحكام المماثلة لها والواردة في الاتفاقيات الثنائية.

وتعتبر هذه الاتفاقية بمثابة إطار نظري عام يتضمن مجموعة من الخطوط العامة لمسار التعاون الاقتصادي الخليجي ، لكن هذه الخطوط لا تتماشى مع مواقع اقتصاديات هذه الدول ، إذ أن البنى الاقتصادية ومجموعة الإجراءات والتشريعات التي تحكم نشاطها تحتوي على العديد من التناقضات مع توجهات هذه الاتفاقية من بينها:[13]

1- إن اقتصاديات الدول الخليجية تعتمد على إنتاج وبيع سلعة واحدة هي النفط وتعتمد في استهلاكها المحلي سواء الصناعي أو الزراعي على المصادر الخارجية ويتولد عن ذلك جانبان سلبيان :

- أولهما: غياب التنوع الاقتصادي وبالتالي فقدان التعاون التجاري، وثانيهما: ظهور شرائح اجتماعية تجارية بشكل تنافسي تعيق عملية التكامل والاندماج.

2- حرية الحركة وانتقال رأس المال والعمالة المقيدة بالعديد من التشريعات والقوانين التي تتعارض مع نص وروح الاتفاقية الاقتصادية الموحدة.

3- اعتماد كل دول مجلس التعاون على العمالة المستوردة وبالتالي فان إشارة الاتفاقية إلى مسألة انتقال الأفراد والعمالة هي نظرة غير واقعية.

4- قطاعات الاستثمار المالي والنقدي في الدول الخليجية يحكمها علاقات تنافسية وليست تكاملية، كما أنها تتجه إلى الاستثمار في نفس الأسواق الأجنبية مما يزيد من هذه الخاصية التنافسية.

والمعروف في النظرية الاقتصادية للتكامل الإقليمي وفي تجارب التعاون الدولي المتعددة، أن العلاقات الاقتصادية بين المجموعات الإقليمية تمر بأربعة مراحل هي: منطقة التبادل الحر، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، ثم الوحدة الاقتصادية.

ورغم أن الاتفاقية الاقتصادية شملت عناصر متعددة تغطي كافة مقومات التكامل الاقتصادي والإقليمي ، إلا أن نصوصها وإجراءات تنفيذها متناقصة ، وتحول دور تجسيدها واقعيا ...فهي – كما يقول عبد اللطيف الحمد * – تعاني من خللين رئيسيين أعاقا تنفيذها : الأول أن الأهداف الشمولية الاتفاقية قد وضعت متداخلة مما يجعل المنافع المكتسبة في خطوة معينة تتضارب أو تلغي المنافع الناتجة عن الخطوة التالية ولهذا فإنها فقدت العنصر الأساسي المتمثل في التطبيق المرحلي المتتالي والذي يتم فيه تعديل الأهداف بناءا عليه . أما الخلل الثاني فيتمثل في عدم وضع آلية مركزية فعالة ومخولة بالتطبيق ومتابعة التنفيذ .

-2- آفاق ومستقبل العلاقات الأمريكية الخليجية.

سوف تكون الولايات المتحدة الأمريكية اللاعب الأقوى في الساحة الدولية للعقود القادمة ، كما هو واضح من أطروحات معظم المحللين . وفي نظرتنا إلى الآفاق المستقبلية لأمن واستقرار الخليج نجد أن علينا أن نتطرق إلى العلاقات الأمريكية– الخليجية في نهاية الحرب الباردة وبداية القرن الواحد والعشرين ، وذلك لمعرفة مدى تأثير هذه العلاقة على مستقبل وسيرورة التجربة التكاملية لمجلس التعاون الخليجي .

-أ- العلاقات الأمريكية– الخليجية:

تشبه العلاقات الأمريكية– الخليجية ، بما تشمله من اتفاقيات وتعهدات ، تلك العلاقات التي قامت بين الولايات المتحدة ودول عدة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مثل اليابان ودول أوروبا الغربية . ويسود هذا الارتباط عدم التكافؤ وفرض الولايات المتحدة الأمريكية نفوذها السياسي والاقتصادي على الطرف الآخر .

يعد مجلس التعاون في الشرق الأوسط أكثر التجمعات الإقليمية التي ترتبط معها الولايات المتحدة بعلاقات شاملة متعددة الوجوه ، حتى إن من الشائع أن يقال إن المجلس قد أنشئ بإيحاءات أجنبية ، وتحديدا أمريكية . ومن يرصد سير تطور الاهتمام الأمريكي بالخليج يلفته مبدآن تبنتهما الإدارة الأمريكية في الستينات والسبعينات ، حيث ينص "مبدأ كارتر" في 23 جانفي 1980 على أن أي محاولة تقوم بها أي قوة خارجية للسيطرة على الخليجي العربي ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيوية الأمريكية، وسترد عليها بكل الوسائل الضرورية ، بما فيها استخدام القوة المسلحة[14] .

ونلاحظ أن كارتر قد وضع الخليج العربي في مظلة المصالح الحيوية الأمريكية، كما وضع الولايات المتحدة الأمريكية في موقع الحامي للقوى المحلية فيه ، وقد قام "مبدأ كارتر" على أنقاض "مبدأ نيكسون" عام 1969 الذي يتبنى عدم التدخل المباشر والعمل من خلال الوكلاء[15] . فهل نساير من قال بأن المجلس قد قام بإيحاءات أجنبية ، وتحديدا أمريكية ، حيث وجدت دول الخليج في مبدأ كارتر ما شجعها على إقامة المجلس ، بدليل أن أوضح تطبيق عملي لذلك المبدأ هو حرب تحرير الكويت عام 1991 ، أو أن الخليج أرادت إعطاء حياة لمبدأ نيكسون لكي تحل محل الشاه ؟. [16]

-ب- مستقبل العلاقات الأمريكية– الخليجية :

* – مدير عام الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي .

1- كان الرئيس الأمريكي كارتر يرى أن العلاقات الأمريكية مع دول العالم يجب أن تحكم من منطلق أخلاقي ، هو مدى حرية الرأي ، وحقوق الإنسان ، وغيرها من القيم الأمريكية التي أعطتها وسائل الإعلام الغربية بعدها العالمي والإنساني مثل : الديمقراطية ، وحق الاقتراح ، والحرية غير المشروطة.[17]

ولا يمكن لمتتبع السياسة الأمريكية الا أن يلاحظ فوران وخبو الدعوات لفرض هذه القيم على المجتمعات التي تربط بها الولايات المتحدة . ولا شك في أن الحريات، والمشاركة الشعبية في الحكم، ونمو مؤسسات المجتمع المدني، إلى جانب أجهزة الحكومة – مطلب سام تتوق إليه شعوب المنطقة. لكن ما نراه الآن هو ردود خافتة بقدر الدعوات الأمريكية الخافتة لتطبيق هذه القيم ، حيث يقول من يرد على الدعوات الأمريكية بأنها دعوات لتنفيذ قيم غريبة على المجتمعات الخليجية ، بل يذهب البعض بوصف شعوب الخليج بقلة الاستعداد لفهم مغزى الديمقراطية والحريات السياسية وحقوق المرأة ، وسنشهد في المستقبل القريب صداما بين الدعوات الأمريكية وحكومات الخليج ، ولعل أقربها التدخل في العراق بدعوى إقامة نظام ديمقراطي .

2- يمثل البعد الإسرائيلي في الفكر الاستراتيجي الأمريكي حيزا كبيرا لا يمكن تجاهله ، ولقد تغاضت الإدارات الأمريكية عن الضغط على دول الخليج ، لتكون جزءا من عملية السلام ، لأسباب عدة منها : الحاجة إلى النفط ، ثم تمتع دول المواجهة العربية عن الركوب في حافلة السلام الأمريكية لكن حرب تحرير الكويت عام 1991 ، وما تبعها من تدخل أمريكي أعطى الخليجيين حقهم ، فهذا العمل العسكري أصبح مثل خدمة التي تطالب الولايات المتحدة الأمريكية بأن يرد عليها بمثلها – وعلى رغم سطحية الطرح أصبح الشارع الخليجي والحكومات الخليجية لا يجد أي حرج في تذكير دول الضد بمواقفها التخاذلية أمام عدوان العراق ، وأن التعنت الخليجي ما هو إلا دليل على قوة التوجه المضاد ، ومع خليط الولايات المتحدة الإرهاب ومناوءة إسرائيل معا ، ومحاربتها التيار الإسلامي الذي يتبنى الجهاد ، يصبح الصدام حتميا بين الولايات المتحدة والقوى الإسلامية التي تؤثر في صنع القرار في الخليج. [18]3- كما أن من الخلافات المحتملة بين الولايات المتحدة ودول الخليج العربي مراعاة دول الخليج دائرتها الإقليمية لأن سياسة الاحتواء المزدوج قد ساوت بين العراق وإيران لكن الخليجيين لا يرون أن الاتفاق مع الولايات المتحدة على تعريف التهديد ممكن. فالخطر الإيراني كان قائما في الثمانينيات لكنه تلاشى في التسعينات، وظل الخطر العراقي، وقد كان من مظاهر هذا الاختلاف رفض السعوديين تجريم الإيرانيين في حادث انفجار الخبر. وفي المستقبل، قد لا يعرف الطرفان التهديد تعريفا واحدا، وقد لا توافق الولايات المتحدة على الموقف الخليجي، فيتم الصدام أو فرض الرأي الأمريكي.[19]

4- لقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 إلى كشف الكثير من الخلافات السعودية – الأمريكية من قاعدة الأمير سلطان في الرياض إلى قاعدة العديد في قطر . ولم ترحب السعودية بهذا الإجراء ، على الرغم أن رفضها ضرب العراق من قواعدها هو سبب الانتقال ، وقد كشف الحادث عن عدم حيادية الولايات المتحدة في الخلافات الخليجية ، لأن قطر إستقوت بالوجود الأمريكي، كما كانت السعودية تفعل أمام إيران والعراق . وصار صوت قطر أكثر الأصوات المسموعة في الجزيرة العربية ، وما تم ليس إلا جزءا يسيرا من محاباة الولايات المتحدة لدولة خليجية ضد الأخرى ، ونعتقد بأن هذا الموقف سيؤدي إلى خلافات بين الولايات المتحدة وبعض الدول الخليجية بصورة منفردة [20]، وما قد يعكسه هذا على سيرورة ومستقبل مجلس التعاون الخليجي .

5- ويظل النفط أكثر أسباب الوجود والخلافات ، لأن تقلص الاحتياطي لن يدع أمام دول الخليج خيارا إلا رفع الأسعار أو التقليل من كميات الإنتاج ، كما أن الولايات المتحدة لن تتخلى عن تشريعاتها الخاصة بالضرائب على الكربون ، وغير ذلك من الضرائب ، كما لن تسكت عن الشروط التفضيلية التي تحصل عليها دول أوروبا واليابان

من دول الخليج ساعية لإيجاد بدائل تبعدها عن الضغوط الأمريكية.

3- مستقبل مجلس التعاون الخليجي في ظل المتغيرات الراهنة:

سوف يرتكز أمن الخليج برمته على النفط في المستقبل المنظور ، وهو المادة الإستراتيجية التي تتوقع أحدث الدراسات نضوبها في منتصف هذا القرن في أجزاء كبيرة من العالم ، لتنظم قائمة جديدة إلى قائمة المستهلكين لنفطه حاليا ، وسوف يسود العلاقات الأمريكية في ممارسة نفوذها السياسي والاقتصادي والعسكري على دول الخليج ، بحجة دعم النظام العالمي الجديد وحماية أخلاقياته ومثله ، ليعود مبدأ كارتر قائما كما كان منذ عام 1980 ، على أن أي محاولة تقوم بها قوة خارجية للسيطرة على الخليج العربي ستعتبر هجوما ضد المصالح الحيوية الأمريكية لانتهاء الغرض من سياسة الاحتواء المزدوج بسقوط نظام البعث في العراق ، واستمرار إيران في استثمار مكاسبها التي قربتها من دول الخليج نظير موقفها من عدوان العراق على الكويت عام 1990 ، وأخيرا موقفها من التدخل الأمريكي في العراق عام 2003 .[21]

وسوف يحكم العلاقات الإستراتيجية بين الطرفين رفض العربية السعودية خاصة ، وبقية دول الخليج عامة ، ما لا يتناسب تطلعاتها والرغبة الشعبية فيها ، مادامت مشكلة الشرق الأوسط من دون حل ، ومادامت هناك قوى شعبية تدفع بعدم تطبيع العلاقات مع العدو الإسرائيلي . لكن فشل دول مجلس التعاون في إيجاد قوة تدخل محلية قيادة موحدة ، وأساليب قتال تناسب التهديدات الجديدة ، سيجبر الدول الخليجية على خيارات صعبة لمصلحة الجانب الأمريكي قد تتعدى التسهيلات وتصل إلى الوجود الفعلي ، على رغم انحسار الخطرين العراقي والإيراني مؤقتا . ونتوقع أن تصبح الاستثمارات الخليجية في الولايات المتحدة الأمريكية البديل الاستراتيجي الأفضل لدوله ، إلا أن ذلك لا يعني تقليل قيمة التعاون الخليجي مع اليابان والكتلة الأوروبية التي يستند طموحها في لعب دور مؤشر إلى إمكانات هائلة بكل المقاييس ، لأن المؤشرات تدل على زيادة مستقبلية في اعتماد تلك الدول على النفط الخليجي . في وقت بدأت تنضب فيه مصادر النفط البديلة لتلك الدول . كما نرى أن الولايات المتحدة سوف تحافظ على خريطة الخليج العربي السياسة كما هي ، نتيجة الاستقرار الذي توفره أنظمة الحكم المعتدلة والقائمة حاليا ، والمعني بالدرجة الأولى هنا هو مجلس التعاون الخليجي والدور الذي قد يلعبه.[22]

لن تزول تداعيات الغزو العراقي للكويت ، وسوف تلقي بضلالها على العلاقة الخليجية – العراقية بدرجات متفاوتة على رغم ظهور بوادر انفراج مع سقوط نظام صدام حسين ورغبة دول المنطقة في استقرار العراق والمشاركة في إعادة أعماره ، إلا أن الشك في أنظمة الحكم القادمة سيظل موجودا وسوف تظل الولايات المتحدة تعتقد بسمو قراراتها في محاربة الإرهاب على القرارات الدولية ، وسوف تستمر في محاولة التغلغل في تغيير النسيج الخليجي المناوئ لها ، تحت ذريعة تجفيف منابع التطرف في الفكر الثقافي والديني خاصة ، كما سوف تستغل تقلبات أسعار النفط المرهقة لدول الخليج في فرض سياسة العولمة الاقتصادية ، وتحرير الأسواق الخليجية من القيود التي تحد من نشاط الشركات الأمريكية فيه .[23]

ولكون مسيرة النمو الاقتصادي لدول الخليج تسير في الاتجاه المعاكس مع تضاعف عدد سكانه مرة كل خمسة وعشرين عاما ، ولما قد ينجم نتيجة ذلك من تبعات مشتركة ، فلن يجد أهله بديلا من التعامل مع مجلس التعاون كصيغة للمستقبل ، تدفع دولة أقصى ما لديها لغرض أمنه عن طريق بناء القوة العسكرية الذاتية ، والتكامل السياسي ، والاقتصادي ، والمحافظة على التركيبة السكانية .ويمكن التفكير في التصورات التالية لوضع الخليج في الإستراتيجية الدولية : [24]

1- سيظل الخليج منطقة مهمة استراتيجيا واقتصاديا في أية إستراتيجية إقليمية أوروبية وأمريكية ، نظرا لعناصر

الأهمية المشار إليها أنفا .

2- يمكن أن تزداد الأهمية الاقتصادية للخليج والحاجة إلى دعم الاستقرار والتوازن فيه. نظرا لحاجة الصين المتزايدة للطاقة من الخليج، فالتنمية الاقتصادية المتزايدة في الصين تقوم أساسا على الطاقة المستوردة. خاصة من الخليج وبصفة أخص من إيران ، ويصير عليها – ولضمان استمرار تدفق النفط من الخليج – أن تؤكد الاستقرار السياسي والأمني هناك .

3- تتزايد المصالح الإيرانية وتتشابك مع مصالح الأطراف العربية في الخليج ، ولم يكن غريبا ، إذن – أن تقوم دول مجلس التعاون الخليجي بدعوة الرئيس الإيراني أحمدي نجاد للمشاركة في القمة الثامنة والعشرين للمجلس . وهو الذي أشار بوضوح إلى أن الخليج يواجه تهديدات خارجية مشتركة تقتضي من دولة التعاون الاستراتيجي والعسكري ضدها ، هذا فضلا عن ضرورة التكامل الاقتصادي وذلك لإنشاء منطقة تجارة حرة تضم ضفتي الخليج إن هذا التطور ، إذا تزامن مع حسن النية الإيراني تجاه الإمارات العربية المتحدة وذلك بالانسحاب من جزرها الثلاث أو المشاركة في السيادة عليها ، يعد خطوة مهمة لترسيخ مقولة إن أمن الخليج هو مسؤولية أبنائه .

-4- إشكالية الأمن في الخليج ومستقبل مجلس التعاون الخليجي:

منذ الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 ، يطغى التوتر وعدم الاستقرار على المشهد الأمني الخليجي ، فقد أفرز الغزو بيئة أمنية جديدة مغايرة لتلك التي كانت سائدة قبلية لبيئة تتسم بعدم الاستقرار الذي يصل إلى حد الانفلات كما في الحالة العراقية ، أو سيطرة الشك والتوجيس المتبادل ، كما هو الحال في العلاقات بين واشنطن وطهران على خلقية أزمة الملف النووي الإيراني ، الذي قد ينذر في تفاعلاته بمواجهة جديدة ستلقى بتداعياتها على جميع دول المنطقة . ويدحض هذا التصورات التي ترددت قبل الحرب على العراق بأن الإطاحة بنظام صدام حسين ستؤدي إلى انتفاء مصادر تهديد الأمن الإقليمي ، وستدشن لبيئة جديدة مواتية للأمن والاستقرار . لكن الحاصل بعدما يقرب من ثماني سنوات من هذه الحرب يشير إلى أن المنطقة معرضة للانفجار ، لاسيما مع غياب رؤية واضحة حول مستقبل الترتيبات الأمنية للمنطقة بين دول المنطقة والقوى الكبرى من ناحية ، وتصاعد حدة الأزمات الإقليمية لدرجة يصعب التنبؤ بمساراتها المستقبلية من ناحية ثانية ، وتنامي التهديدات الداخلية من ناحية ثالثة .

خاتمة :

في ضوء ما سبق ، يمكن القول إن الأمن سيظل هو الهاجس الذي يؤرق دول الخليج ، فالتحديات التي تواجهها دول المنطقة وان اختلفت درجة خطورتها ، إلا أن معظمها قابل للانفجار وسيؤثر في تداعياته على الأمن والاستقرار في جميع دول المنطقة كما سبقت الإشارة ، وبالتالي ينعكس ذلك على مستقبل وسيرورة مجلس التعاون الخليجي وعلى العمل والمشاريع التكاملية في إطار هذا التجمع نتيجة لعدم توفر الأمن والاستقرار الذي قد يصيب المنطقة . كما أن هذه التحديات أيضا قابلة للتحريك ، سواء من جانب قوى إقليمية أو دولية ويمكن تلمس ذلك بوضوح في العديد من القضايا ، فقضايا العمالة الوافدة التي أثيرت مؤخرا ، تناولتها العديد من المنظمات الحقوقية الدولية بالنقد ، وبدأت تتحدث عن انتهاكات لحقوق الإنسان تمارسها الحكومات الخليجية في حق العمالة الوافدة .

وعليه أصبح لزاما على دول مجلس التعاون الخليجي إلى إيجاد إستراتيجية شاملة وموحدة ، مقبولة من جميع الأطراف ، لتعامل مع هذه التحريات ، بما يضمن استمرار ونجاح التجربة التكاملية الخليجية .

الهوامش:

[1]حسنين هيكل، حرب الخليج ، وأوهام القوة والنصر ، ط1 . مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992. ص 167 .
[2]شيخاوي سليم: الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام ، رسالة ماجستير،(غير منشورة)، 2001/2000. ص 112 .
[3]زهير شكر ، السياسة الأمريكية في الخليج العربي : مبدأ كارتر ، ط 1 . معهد الإنماء العربي، بيروت، 1982. ص ص 21-25 .
[4]عمار بن سلطان وظيفة السعودية في إستراتيجية أمريكا الغربية – جريدة الخبر. الجزائر العدد 199 بتاريخ 8 جويلية 1991 .
[5]إسماعيل صبري مقلد ، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي : دراسة للسياسات الدولية في الخليج منذ السبعينات ، د ط . شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، 1984 . ص ص 102 – 103 .
[6]شيخاوي، سليم : الوظيفة الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي على ضوء التحولات الدولية الجديدة ، مرجع سابق . ص 117 .
[7]ياسين أروى، « أمن الخليج والأمن العالمي للطاقة: العلاقات المتبادلة »، مجلة آراء حول الخليج، العدد 41، 2008:
Http: // www. A r a a. a e
[8]نفس المرجع.
[9]جميل هيل عجمي، **إمكانات التكامل النقدي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**، الطبعة الأولى. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، 2005. ص 41-42 .
[10]القاسمي جاسم ين محمد، **التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،انجازاته وتحدياته**،(دط). مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000. ص50 .
[11]نفس المرجع . ص 50-51.
[12]شيخاوي ، سليم : الوظيفية الإقليمية لدول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق . ص 120 .
[13]جاسم بن محمد القاسمي ، التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي ، مرجع سابق . ص 94- 95.
[14]حوات محمد علي، **مفهوم الشرق الأوسطية و تأثيرها على الأمن القومي العربي**، الطبعة الأولى. مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002. ص 58.
[15]نفس المرجع . ص 57.
[16]العجمي ظافر محمد ، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالية من منظور العلاقات الاقليمية والدولية**، الطبعة الأولى. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006. ص 585 .
[17]محمد علي حوات ، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، مرجع سابق . ص 58 .
[18]علي المياح عبد الطيف وعلي الطائي حنان، **الإستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي**، الطبعة الأولى. دار مجد لاوي، عمان ، 2002. ص 33 .
[19]حلمي رجب يحي، **أمن الخليج العربي في ضوء المتغيرات الإقليمية والعالمية**، الجزء الثاني. العلم و الايمان للنشر والتوزيع، مصر، 2006. ص 92- 93 .
[20]لمزيد من التفاصيل أنظر : الخليج تحديات المستقبل ، ط1 . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، الإمارات العربية المتحدة ، 2005 . القسم السادس.
[21]ظافر محمد العجمي ، أمن الخليج العربي : تطوره واشكاليته ، مرجع سابق . ص 612 .
[22]نفس المرجع . ص 612 – 113 .
[23]نفس المرجع . ص 613 .
[24]عبد المنعم المشاط ، « الخليج العربي في الإستراتيجية العالمية »، مجلة السياسة الدولية . القاهرة : مركز الدراسات العلمية والإستراتيجية ، العدد 171 ، 2008 . ص 33 .